

الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل النموذج الجديد للنمو (2022-2016)

The Green Economy as a Pathway to Economic Diversification in Algeria under the New Growth Model (2016-2022)

بن لخضر مسعودة*

جامعة الجزائر 3، الجزائر

benlakhdar90@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/09/01

تاريخ القبول: 2026/08/04

تاريخ الإرسال: 2026/07/23

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الأخضر في دعم مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل النموذج الجديد للنمو ورؤية الجزائر 2030، من خلال تحليل أهم السياسات والبرامج التي تبنتها الدولة لتعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على المحروقات، كما تناولت الدراسة مساهمة الطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري والإدارة المستدامة للنفايات والحماية البيئية في خلق قطاعات إنتاجية جديدة وتحفيز الاستثمار ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يمثل أحد المدخلات الإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي، غير أن نجاح هذا التحول يظل مرتبطاً بتطوير الإطار المؤسسي وتوسيع استخدام التكنولوجيا والابتكار بما يدعم اقتصاد وطني أكثر مرونة واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر - التنويع الاقتصادي - الطاقة المتجددة - - الحماية البيئية.

Abstract:

This study examines the role of the green economy in promoting economic diversification in Algeria within the framework of the New Growth Model and Algeria Vision 2030. It analyses the main policies and strategies adopted to support the transition toward a more diversified economy with reduced dependence on hydrocarbons. The study highlights the contribution of renewable energy, the circular economy sustainable waste management, environmental taxation, to creating new productive sectors, attracting investment, and improving national competitiveness. The research adopts a descriptive -analytical approach based on official reports and recent literature. The findings indicate that the green economy represents strategic pathway for achieving economic diversification. However, its success depends on strengthening the institutional and legislative framework, expanding green investment, encouraging innovation and clean technologies, and enhancing coordination among economic and environmental policies to build a more resilient and diversified national economy.

Key Words: The green economy; Economic diversification; Renewable Energy; Environmental Taxation.

JEL Classification: Q56, O13, Q58, O55

* مرسل المقال: بن لخضر مسعودة (benlakhdar90@gmail.com)

مقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية وبيئية متسارعة فرضتها تحديات التغيرات المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية، وقد أدى ذلك إلى بروز الاقتصاد الأخضر باعتباره نموذجاً تنموياً يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع المحافظة على البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وفي هذا السياق أصبح الاقتصاد الأخضر أحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التحول نحو اقتصادات أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، كما ينظر إليه كآلية فعالة لدعم التنوع الاقتصادي خاصة في الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على الموارد الطبيعية والقطاعات الريعية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصادها وتقليص تبعية اقتصادها للمحروقات، من خلال تبني النموذج الجديد للنمو (2016-2022) الذي يهدف إلى بناء اقتصاد متنوع وأكثر تنافسية.

إشكالية الدراسة: انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل النموذج الجديد للنمو؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- توضيح الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر والتنوع الاقتصادي؛
 - التعرف على أهم الإصلاحات والسياسات التي تبنتها الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو لدعم الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنوع الاقتصادي؛
 - تحليل واقع الاقتصاد الأخضر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والبيئية.
- منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لطبيعة الموضوع، حيث تم عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنوع الاقتصادي، كما تم تحليل السياسات والإصلاحات التي تبنتها الجزائر ودراسة بعض المؤشرات الاقتصادية والبيئية.

I. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنوع الاقتصادي

يعد الاقتصاد الأخضر مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة وتعزيز كفاءة استغلال الموارد.

1. الاقتصاد الأخضر

1.1. مفهوم الاقتصاد الأخضر

ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر المرتبط أساسا بمبادئ التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير أعد سنة 1989 لصالح حكومة United Kingdom من قبل مجموعة من أبرز الاقتصاديين البيئيين. حيث يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية ونُدرة الموارد الإيكولوجية وهو اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية كفاء في استخدام الموارد وشامل اجتماعيا (all, 2014, p. 2).

كما ينظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد تتحقق فيه زيادة مستويات التشغيل بفضل الاستثمارات لحكومية والمجتمعية التي تسهم في خفض الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي وتشجيع الاستخدام الكفاء للطاقة والموارد الطبيعية وتحافظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية. وقد اعتبر تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر استراتيجية طويلة الأجل لتمكين الاقتصادات الوطنية من تجاوز الأزمات الاقتصادية من خلال تحقيق التعافي الاقتصادي والقضاء على الفقر والحد من الانبعاثات الكربونية ووقف تدهور النظم البيئية (Olga Lavrineko, 2019, p. 1115).

من خلال ماسبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه نمط اقتصادي يقوم على توجيه السياسات والاستثمارات نحو القطاعات المستدامة مثل الطاقات المتجددة وإدارة النفايات وكفاءة استخدام الموارد بما يسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة، وتعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية مع الحفاظ على التوازن البيئي.

2.1. أهمية الاقتصاد الأخضر

تنبع أهمية الاقتصاد الأخضر من كونه أسلوبا تنمويا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحسين الرفاه الاجتماعي، بما يضمن استدامة التنمية على المدى الطويل .

فمن الناحية البيئية يساهم الاقتصاد الأخضر في الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والحد من التلوث والانبعاثات الكربونية وحماية التنوع البيولوجي فضلا عن تشجيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة استغلال الموارد، ومن الناحية الاقتصادية يمثل الاقتصاد الأخضر فرصة لتعزيز النمو من خلال دعم الاستثمار في القطاعات المستدامة وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة وتنويع القاعدة الإنتاجية بما يسهم في رفع القدرة التنافسية للاقتصادات وخلق فرص عمل جديدة، أما على المستوى الاجتماعي فيسهم الاقتصاد الأخضر في تحسين جودة الحياة عبر توفير بيئة أكثر سلامة وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توسيع فرص العمل اللائق والحد من الفقر وتحقيق تنمية أكثر شمولاً تستفيد منها مختلف فئات المجتمع (يضير، 2025، صفحة 5617).

3.1. أهداف الاقتصاد الأخضر

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي (Dogaru, 2020, p. 2):

- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال دعم الأنظمة الاقتصادية التي تراعي البعد البيئي وتضمن استدامة الموارد الطبيعية؛
- تحسين رفاهية الإنسان وجودة الحياة عبر توفير فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية؛
- الحد من التلوث وتقليل الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على البيئة؛
- تشجيع الاعتماد على الطاقة المتجددة وزيادة مساهمتها في مزيج الطاقة بما يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري؛
- توجيه الاستثمارات الحكومية الخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه إلى الحد الأقصى وخفض النفايات والتلوث؛
- الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية وحماية البيئة (دليلة، 2022، صفحة 5).

4.1. أدوات الاقتصاد الأخضر

يرتكز الاقتصاد الأخضر على مجموعة من الأدوات الاقتصادية والمالية والبيئية التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي مع المحافظة على الموارد الطبيعية.

أ. **الجباية البيئية:** تعد الجبابة البيئية إحدى الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لحماية البيئة من خلال فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة والسلع والخدمات التي تسبب آثارا سلبية أو تستنزف الموارد الطبيعية، وقد برز مفهومها مع أفكار الاقتصادي آرثر بيغو عام 1920 الذي دعا إلى فرض ضرائب على الملوّثين لتحصيلهم تكلفة الأضرار البيئية، وهو ما عرف لاحقا بالضرائب البيغوفية. وتعرف الضرائب البيئية بأنها اقتطاعات إلزامية تفرض دون مقابل مباشر، وتستخدم لتحقيق أهداف السياسة البيئية، وتمويل برامجها، وتهدف هذه الضرائب أساسا إلى الحد من التلوث وتشجيع الأفراد والمؤسسات على تبني تقنيات إنتاج واستهلاك أكثر استدامة إلى جانب تحسين تخصيصها الموارد عبر إدماج التكلفة البيئية في الأسعار بما يعزز الكفاءة الاقتصادية (حميداتو، 2023، p. 203).

ب. **الاستثمار في الطاقة المتجددة:** تعد الطاقات المتجددة من أهم ركائز الاقتصاد الأخضر، إذ تعتمد على مصادر طبيعية متجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحرارية وهي من مصادر تتجدد باستمرار ولا تتعرض للنضوب عند استغلالها بصورة مستدامة، وتمتاز بانخفاض انبعاثاتها من الغازات مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية مما يحد من التلوث ويسهم في التخفيض من آثار التغيرات المناخية (عادل ز.، 2022، صفحة 2)، كما يؤدي الطاقات المتجددة دورا محوريا في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر من خلال تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمن الطاقوي وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، ودعم التحول نحو إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، إضافة إلى ذلك تسهم في جذب الاستثمارات الخضراء وخلق فرص عمل جديدة وتخفيف الابتكار وتوسيع القاعدة الاقتصادية بما يعزز التنويع الاقتصادي ويحقق تنمية اقتصادية مستدامة تجمع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة (مختار، 2025، صفحة 1205).

ج. التمويل الأخضر: يعد التمويل الأخضر أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الأخضر، ويقصد به توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والأنشطة التي تحقق التنمية الاقتصادية مع الحد من الآثار البيئية السلبية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتشمل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإدارة النفايات والنقل المستدام والحفاظ على التنوع البيولوجي والتكيف مع التغيرات المناخية، ويؤدي التمويل الأخضر دوراً محورياً في دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون من خلال تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة وتحفيز الابتكار في التقنيات النظيفة وخلق فرص عمل خضراء وتعزيز التنمية المستدامة، وتنوع أدواته لتشمل السندات الخضراء والحوافز والإعفاءات الضريبية والقروض الخضراء وصناديق الاستثمار الخضراء إلى جانب الشراكات بين القطاع العام والخاص بما يساهم في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع البيئية وتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر (نورالدين، 2024، صفحة 618).

2. التنوع الاقتصادي:

يعد التنوع الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام، إذ يهدف إلى توسيع قاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، بما يعزز مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات.

1.2. مفهوم التنوع الاقتصادي

تباين تعاريف التنوع الاقتصادي باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ففي حين يربط البعض التنوع بالإنتاج ومصادر الدخل، يربطه آخرون بالصادرات السلعية، وعلى هذا الأساس يعرف التنوع الاقتصادي على أنه:

عملية توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تنمية وتطوير قطاعات إنتاجية متعددة بما يقلل من الاعتماد على قطاع أو مورد واحد كمصدر رئيسي للدخل، ويعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات والتقلبات الاقتصادية (نسرين، 2021، الصفحات 150-151).

كما يعرف على أنه تنوع الاستثمارات عبر قطاعات متعددة من الاقتصاد بهدف تقليل المخاطر الناتجة عن التركيز المفرط على مورد أو قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات.

ووفقاً لخبراء الأمم المتحدة يقصد بالتنوع الاقتصادي الحد من الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد والعمل على تطوير صادرات جديدة ومصادر بديلة للإيرادات بعيداً عن المصادر التقليدية، كما شمل ذلك تقليص الدور المهيمن للقطاع العام وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية، بهدف تحقيق إيرادات مستدامة ومستقرة على المدى الطويل (نسيمة، 2026، صفحة 89).

2.2. أهداف التنوع في الاقتصاد النفطي:

إن حتمية تنوع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل (كمال، 2024، صفحة 195):

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نزوب هذه الموارد أو تناقصها؛
- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد، وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة؛

- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية؛
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها .

II. مقارنة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال مرحلة النموذج الجديد للنمو وفق رؤية 2030

أطلقت الجزائر سنة 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي بهدف إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، وذلك من خلال تنويع مصادر النمو وتعزيز الاستثمار والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد جاء هذا النموذج استجابة للتحديات الاقتصادية التي فرضها تراجع أسعار النفط، حيث اعتمد على مجموعة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار صادقت الحكومة في 26 أكتوبر 2016 على مخطط عمل للفترة 2016-2022 تضمن جملة من الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف نموذج النمو الجديد مع تحديد رؤية استراتيجية تمتد إلى 2030 تركز على تنويع القاعدة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في خلق الثروة ومناصب الشغل بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة (بلقاسم، 2023، صفحة 257)، وكذلك التحول الطاقوي الذي يعتبر أهم هدف منشود للنموذج الاقتصادي الجديد، ويستهدف تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف، واقتصار عملية الإستخراج على ما هو ضروري فعلا لمسار التنمية، أي اتخاذ سياسة للنجاعة الطاقوية بتطوير الطاقات المتجددة البديلة والمتنوعة لتحقيق الأمن الطاقوي.

ومن خلال هذا النموذج تبنت الجزائر مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال تحسين كفاءة الاستثمار العمومي وتطوير البنية التحتية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنويع مصادر تمويل المشاريع، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات المستدامة ونقل التكنولوجيا، وتسهم هذه الإجراءات في تعزيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني وهو ما جعل الاقتصاد الأخضر أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات (حبيب، 2019، صفحة 8).



1. مؤشرات الاقتصاد الأخضر في الجزائر

يرتكز قياس أداء الاقتصاد الأخضر على عدد من المؤشرات الأساسية التي تبرز جهود الدول في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية، ومن أهمها الجباية البيئية، الطاقات المتجددة وإدارة النفايات باعتبارها أدوات رئيسية لدعم مسار التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعا.

1.1. الجباية البيئية في الجزائر

تزامن تبني نموذج النمو الجديد في الجزائر مع إطلاق إصلاحات في مجال المالية العمومية التي تهدف إلى تحديث إدارة المالية العمومية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وقد أسهم هذا الإطار الإصلاحي في تهيئة الظروف اللازمة لتوجيه الإنفاق العمومي نحو المشاريع ذات البعد البيئي، وإدارة النفايات، حيث اعتمدت الجزائر إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للنفايات في أفق 2035 التي تهدف إلى الانتقال من الأساليب التقليدية في التخلص من النفايات إلى مقارنة تقوم على الفرز واسترجاع وإعادة التدوير والتممين، وتسهم هذه الإستراتيجية في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث وتشجيع الاستثمار في الصناعات البيئية بما يعزز مبادئ الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر.

الجدول رقم (1): الرسوم المنشأة في إطار حماية البيئة (2023-2026)

الوحدة: بالدينار الجزائري (دج)

2026	2025	2024	2023	
7,500,000,000	3,296,988	4,107,278,013	5,481,406,984	الرسم على الزيوت والشحوم
550,000,000	780,083,108	648,177,586	953,244	رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية
1,000,000	7,830,865	61,779,946	13,740	التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي/البيطري
100,000,000	19,283,573	43,013,855	79,771	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
12,600,000	21,964,242	7,202,990	25,994	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

المصدر: (الجزائرية، 2023-2024-2025-2026)

يبين الجدول رقم 1 حصيلة الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2023-2026) حيث يتضح أن الرسوم البيئية أحد المواد المالية التي تعتمد عليها الجزائر سواء على مستوى الولاية أو البلدية بما يتماشى مع توجهات القانون العضوي الجديد 15-18 والتي تهدف إلى تعزيز فعالية المالية العمومية وتحسين تعبئة الموارد المالية. كما تظهر البيانات وجود اتجاه عام نحو ارتفاع حصيلة الرسوم البيئية خلال الفترة محل الدراسة خاصة الرسم على الزيوت والشحوم الذي يمثل أكبر مصدر للإيرادات البيئية مما يعكس اتساع نطاق تحصيله وارتفاع مساهمته في تمويل

الميزانات المحلية، ويرتبط هذا الارتفاع بتطبيق أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الذي ركز على تحسين تعبئة الموارد العمومية وتعزيز فعالية المالية العامة، بما في ذلك تطوير الموارد الجبائية ذات البعد البيئي. كما يبين الجدول أن رسم التشجيع على تخزين النفايات الصناعية عرف بدوره تطوراً في الحصيلة مما يعكس توجه الجزائر نحو تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني أساليب حديثة لمعالجة النفايات والحد من التخزين العشوائي انسجاماً مع أهداف الاقتصاد الأخضر.

وبالرغم من أن الرسوم المفروضة على تخزين النفايات الناتجة عن الأنشطة العلاجية حصيلتها محدودة إلا أنها عرفت تحسناً نسبياً، الأمر الذي يعكس توجه الجزائر نحو تشديد الرقابة على الأنشطة الملوثة وتحفيز المؤسسات على اعتماد ممارسات أكثر استدامة.

2.1. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجزائر

تعد الجزائر من الدول المتأثرة بالتغيرات المناخية، حيث تشير التقارير الدولية إلى تزايد مخاطر ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والفيضانات، وفي هذا السياق صادقت الجزائر على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ سنة 1993، وانضمت إلى اتفاق باريس سنة 2016، متعهددة بخفض انبعاثات الغازات بنسبة 7% بحلول عام 2030، مع إمكانية رفعها إلى 22% بدعم دولي، كما اعتمدت المخطط الوطني للمناخ سنة 2019، الذي يضم 155 مشروعاً للحد من الانبعاثات والتكيف مع آثار التغير المناخي، إلى جانب إنجاز دراسات ومخططات محلية للتكيف، والمشاركة في المبادرات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالمناخ. (الإخبارية، 2026)

الجدول رقم (2) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجزائر

الوحدة: مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	166.74	174.8	181.6	171.95	233.83	245.87

المصدر: (بيانات البنك الدولي، 2016-2021)

تظهر بيانات الجدول رقم 2 أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجزائر اتخذت اتجاها تصاعدياً خلال فترة الدراسة، مع انخفاض طفيف سنة 2019 ويشير هذا إلى استمرار الضغوط البيئية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، بالرغم من تبني الجزائر عدداً من السياسات البيئية الرامية إلى الحد من الانبعاثات كتحسين كفاءة الطاقة و تغيير مستويات النشاط الاقتصادي .

3.1. استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر

في إطار دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، أطلقت الجزائر سنة 2016 البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة وترشيد استخدام الطاقة بهدف تامين الموارد الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، وقد تعزز هذا التوجه بصدور المرسوم التنفيذي رقم 17-98 المؤرخ في 26 فيفري 2017 الذي حدد إجراءات المناقصة لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من خلال إرساء مبدأ المنافسة وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطاقوية، كما أولت الجزائر اهتماما خاصا بقطاع الطاقات المتجددة باعتباره أحد الركائز الأساسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مستفيدة من الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها خاصة في مجال الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى ارتباط هذا القطاع بعدة أنشطة اقتصادية أخرى كالصناعة والنقل الأمر الذي يعزز دوره في دفع عجلة التنويع الاقتصادي (مسلف، 2024، صفحة 256).

الجدول رقم (3): نسبة استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر (%)

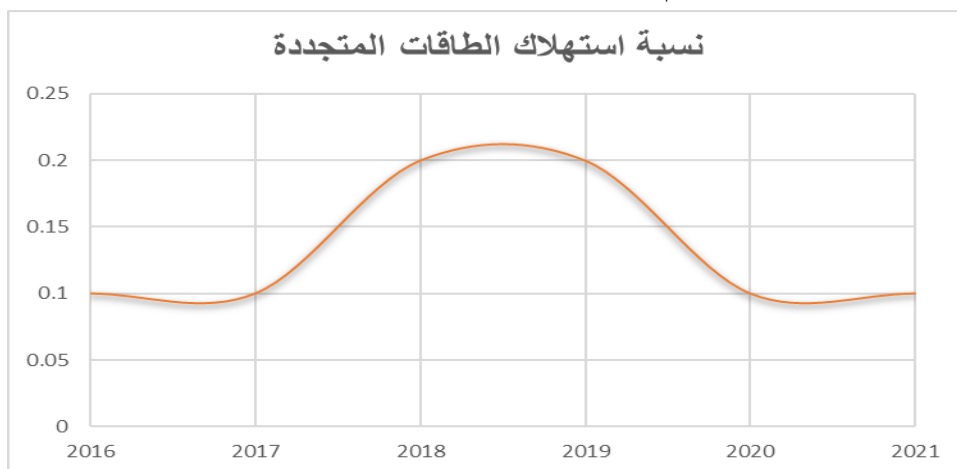
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة استهلاك الطاقة المتجددة	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1

المصدر: (الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق، 2016-2021)

يوضح الجدول أعلاه أن استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر ظل عند مستويات منخفضة خلال فترة الدراسة إذ لم تتجاوز نسبته في معظم السنوات 1% من إجمالي استهلاك الطاقة، مع تسجيل تحسن طفيف في بعض السنوات، ويعكس ذلك محدودية مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي الوطني واستمرار الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة الأحفورية رغم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر خاصة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما تشير بيانات الجدول إلى أن جهود الانتقال الطاقوي لاتزال في مراحلها الأولى وهو ما يستدعي تعزيز الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة.

ويمكن تفسير انخفاض مساهمة الطاقات المتجددة بعدة عوامل، من أهمها هيمنة قطاع المحروقات على المنظومة الطاقوية والاقتصاد الوطني ككل، واستمرار دعم أسعار الطاقة التقليدية، وبطء تجسيد مشاريع الطاقات المتجددة على أرض الواقع، فضلا على محدودية الاستثمارات والتمويل الموجه لهذا القطاع، وهو ما حد من قدرة الجزائر على استغلال إمكانياتها الطبيعية وتحقيق انتقال طاقوي فعال، رغم وجود إطار قانوني واستراتيجيات وطنية داعمة للطاقات المتجددة.

الشكل رقم(1): نسبة استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 3.

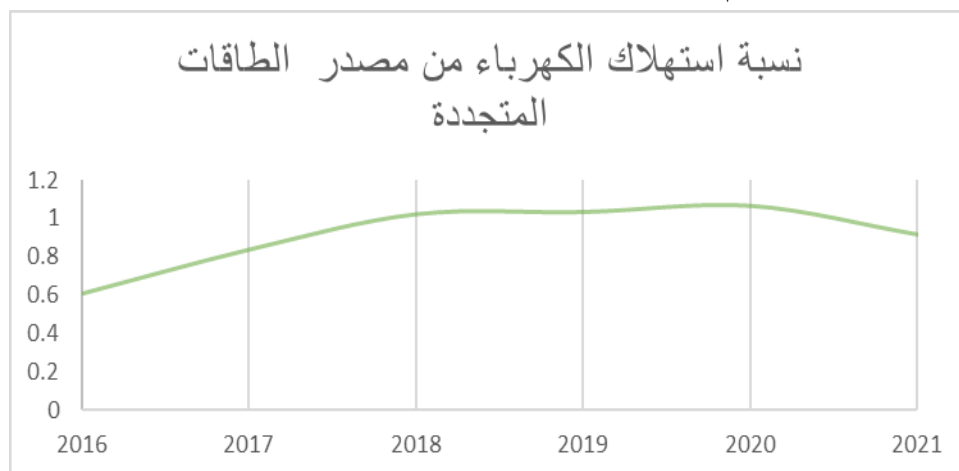
الجدول رقم (4): نسبة استهلاك الكهرباء من مصدر الطاقة المتجددة(%)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة استهلاك الكهرباء من مصدر الطاقة المتجددة	0.606	0.835	1.019	1.030	1.062	0.913

المصدر: (استهلاك الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، 2016-2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان استهلاك الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر عرف تطورا متذبذبا خلال فترة الدراسة وهو ما يعكس عدم استقرار مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، ويعود ذلك إلى استمرار هيمنة الغاز الطبيعي على المزيج الطاقوي الوطني، إلى جانب محدودية الاستثمارات في المشاريع مقارنة بالإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر، ورغم هذا التذبذب فإن تسجيل تحسن في بعض السنوات يعكس بداية تجسيد برامج الانتقال الطاقوي الهادفة إلى رفع مساهمة الطاقات النظيفة في إنتاج الكهرباء، وتؤكد هذه النتائج أن تعزيز إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تمثل أحد ركائز الاقتصاد الأخضر لما له من دور في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقيق الأمن الطاقوي وتنويع مصادر الدخل الوطني بما يدعم جهود التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات .

الشكل رقم (2): نسبة استهلاك الكهرباء من مصدر الطاقة المتجددة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4.

الجدول رقم (5): تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (نسبة مئوية %)

2026	2025	2024	القطاعات الاقتصادية
5,2	5,5	5,6	الزراعة
0,5	0,6	0,9	المحروقات
9,3	9,0	7,5	الصناعة
5,6	5,8	6,2	البناء والأشغال العمومية
4,3	4,6	5,0	الخدمات
4,0	3,9	4,2	الناتج الداخلي الخام
4,7	4,9	5,1	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

المصدر: (الجزائرية، 2026-2025-2024-2023)

يبين الجدول أعلاه تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2024-2026، حيث يتضح استمرار هيمنة قطاع المحروقات رغم التراجع النسبي في مساهمته من 4.2 سنة 2024 إلى 4.0 سنة 2026، مقابل ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي، كمل سجل كل من قطاع البناء والأشغال العمومية تراجعاً طفيفاً، كما انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مما يعكس تباطؤاً نسبياً في نمو القطاعات غير النفطية، رغم استمرار جهود التنويع الاقتصادي.

● مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة:

من خلال التحليل المتكامل لمؤشرات الدراسة والموضحة في الجداول أعلاه يتضح أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة في تبني أدوات الاقتصاد الأخضر من خلال تطوير الجبابة البيئية، واعتماد برامج الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ووضع استراتيجيات لتطوير مشاريع الطاقات المتجددة، غير أن البيانات الموضحة في الجداول السابقة بينت أن هذه الجهود لم تنعكس بالشكل الكافي على تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث ظلت مساهمة الطاقات المتجددة والكهرباء المنتجة منها محدودة ولم تحدث تحولا هيكليا واضحا في الناتج الداخلي الخام لصالح القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ويمكن تفسير ذلك باستمرار الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للطاقة والإيرادات العمومية، وبطء تحسين مشاريع الطاقات المتجددة ومحدودية الاستثمارات والتمويل الموجه لهذا القطاع. كما يمكن القول أن الأهداف التي تضمنها نموذج النمو الجديد لم تتحقق بالوتيرة المأمولة خلال فترة الدراسة، مما حد من فعالية سياسات الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهدافها خلال نفس الفترة.

2. تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر

من خلال ماسبق نلاحظ أن مسار انتقال الجزائر إلى الاقتصاد الأخضر تواجهه مجموعة من التحديات تتمثل في الآتي (لمسلف، مرجع سابق، صفحة 260):

1.2. التغيرات البيئية:

- التغيرات المناخية وارتفاع الانبعاثات؛
- ندرة المياه وتراجع الأمطار؛
- الجفاف والتصحر وحرائق الغابات؛
- تلوث الهواء والمياه واستنزاف الموارد الطبيعية.

2.2. التحديات الاقتصادية:

- الاعتماد الكبير على المحروقات مما يجعل الاقتصاد الجزائري أقل تنوعا؛
- ضعف مساهمة الطاقات المتجددة؛
- محدودية الاستثمار والتمويل الأخضر؛
- ضعف الابتكار والتكنولوجيا والتنسيق بين القطاعات.

الخاتمة:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات والسياسات، كتشجيع الطاقات المتجددة وإقرار استراتيجية وطنية لتسيير النفايات والاهتمام بالحماية البيئية، فإن تحقيق انتقال فعال نحو الاقتصاد الأخضر لا يزال يتطلب معالجة العديد من التحديات المرتبطة بالتمويل والتكنولوجيا ورفع مستوى الوعي البيئي ومن ثم فإن نجاح هذا التحول يتوقف على تكامل السياسات الاقتصادية والبيئية، وتعزيز الاستثمار الأخضر بما يضمن تحقيق تنوع اقتصادي مستدام ينسجم ورؤية الجزائر المستقبلية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- يعد الاقتصاد الأخضر مدخلا استراتيجيا لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- تبني النموذج الجديد للنمو مجموعة من الإصلاحات التي تدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري وتحسين كفاءة استخدام الموارد؛
- تعتبر الحماية البيئية من أهم الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في تشجيع الاستثمار الأخضر وتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو التنوع المستدام؛
- بالرغم من الجهود والإصلاحات التي تبنتها الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو وتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، فإن تحقيق التنوع الاقتصادي لا يزال دون المستوى المأمول بسبب استمرار الاعتماد المفرط على العائدات النفطية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- تسريع تنفيذ برامج الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ضمن رؤية تنموية متكاملة ترتبط بأهداف التنوع الاقتصادي؛
- تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة مع تشجيع البحث العلمي والابتكار في المجالات البيئية؛
- تعزيز فعالية الحماية البيئية بما يساهم في الحد من التلوث وتحفيز المؤسسات على اعتماد تقنيات إنتاج صديقة للبيئة؛
- تحسين إدارة النفايات وتشجيع إعادة التدوير والاستغلال الأمثل للموارد؛
- تحسين التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية لضمان تكامل السياسات الاقتصادية والبيئية؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر؛
- نشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدامين لدى المؤسسات والأفراد.
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتطبيق إجراءات أكثر فعالية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

قائمة المراجع:

- Dogaru, L. (2020). Green Economy and Green Growth opportunities for sustainable development. International conference on Interdisciplinarity in engeneering, (p. 2). G.E palade of Targu Mures Romania.
- Ivo Iavicoli and all (2014). Opportunities and challenges of nano technology in the green econo, y. Environnement health, 13, 2.
- Olga Lavrineko, S. I. (2019, March). The role of green economy in sustainable development case study the EU state. Entrepreneurship and sustainable, 6.
- استهلاك الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة. (2016-2021, جوان 18). Retrieved from البنك الدولي :
<https://data.albankaldawli.org/topic/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%86?locations=MN>
- الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق. (2016-2021, جوان 18). البنك الدولي :
<https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.CRNW.ZS>
- الإخبارية, ا. (2026, 7 15). البرنامج الوطني للأنشطة المناخية في الجزائر . Retrieved from
<https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/206/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84>
- بلعباس صفية، زايري بلقاسم. (2023). تقييم دور النموذج الجديد للنمو في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-2022. مجلة دفاتر اقتصادية، 14.
- بيانات البنك الدولي. (2016-2021, جوان 18). البنك الدولي :
<https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.CRNW.ZS>
- حماد مختار. (2025). الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار للتنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 9.
- حميداتو، ي. ح. (2023). الضرائب البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي في الجزائر. مجلة التنمية الاقتصادية 8.
- رجال لخضر، جليل نورالدين. (2024). التمويل الأخضر كأداة دعم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر -عرض التجربة الصينية والدروس المستفادة-. مجلة دفاتر اقتصادية، 15.



- سابق نسيمه. (2026). دور الاصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي دراسة تحليلية لحالة الجزائر Journal of economies studies and researches in renwable energies ، 13.
- سراج خولة، شريط كمال. (2024). دزر التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، 3، 195. تاريخ الاسترداد 31 جانفي، 2024.
- طارق قدوري، عادل قريز، كريمة حبيب. (2019). الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنوع الاقتصادي في الجزائر -من برامج الانعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو رؤية 2030-. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية واعدة للدول النامية، (صفحة 8). جامعة الوادي الجزائر. تاريخ الاسترداد 2-3 ديسمبر، 2019
- عادل شنيبي، زيري رضوان. (n.d.) (2022). الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقعية والآفاق المستقبلية. الملتقى الوطني حول حتمية الانتقال الطاقوي المستدام وتحديات صادرات الطاقة إلى أوروبا نظرة استشرافية آفاق 2035.
- لحول علي، كرار محمد عبد الغني، بن ديمة نسرين. (2021). التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020. مجلة دفاتر اقتصادية، 12.
- لمسلم، ع. (2024). مسار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر -دراسة تحليلية-. مجلة المنهل الاقتصادي، 7، 256. Retrieved 256، ديسمبر 2024.
- مهديد فاطمة الزهراء، تيتام دليلة. (2022). متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة. المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، 7، 5.
- مؤمن صلاح، صالح محمد يضير. (أكتوبر، 2025). الاقتصاد الأخضر ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية على مصر. مجلة البحوث الفقهية.